مجلة الإحياء، المجلد: 19، العدد: 22، سبتمبر 2019، ص - ص: 123 - 150
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

عرض الحديث على القرآن الكريم عند الشيخ محمد الغزالي

Presentation of the hadith on the Koran in the works of Sheikh Mohammed Elghazali

****

محمد شقبقب
كلية العلوم الإسلامية - جامعة الجزائر1
koran2010@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2017/10/28 **تاريخ القبول: 2018/04/25**

الملخص:

يجد المتأمّل في مصنّفات الشيخ محمد الغزالي أن من بين أهم المعالم الفكرية لديه: عرض الحديث على القرآن الكريم؛ فقد حُظيت هذه القاعدة باهتمام معتبر لديه في تناوله للمسائل الدينية، وحثّ عليها نظريا وعمليا، وقد حاولنا في هذا المقال الكشف عن الأسس التي استند إليها في تبنّي فكرة العرض، والمنهج الذي وظّفه في تطبيقها، وذلك من خلال استقراء شامل لتلك القاعدة وتطبيقاتها في مؤلّفاته.

الكلمات المفتاحية: القرآن، السنة، الحديث، الرواية، عرْض الحديث على القرآن، نقد المتن، محمد الغزالي.

Abstract:

The meditator in the works and writings of Sheikh Mohammed Al-Ghazali, finds out one of his most important intellectual features: the projection of the Hadith on the Holy Quran; this approach has

received considerable attention in his dealing with religious issues, moreover he urged it theoretically and practically.

In this article, we have attempted to uncover the foundations on which he relied on adopting the idea of projection, and the methodology he used in applying it, through a comprehensive analysis of the projection theory and its applications in his works.

Key words: the Holy Quran, Hadith, Sunna, the projection (Ard), the critique of Hadith meten, Al_Ghazali.

مقدمة

يعدّ الشيخ محمد الغزالي (ت1996م) من أبرز الشخصيات التي ساهمت في الفكر الإسلامي الحديث، وممن سبّلوا فكرهم وقلمهم في الدفاع عن قضايا الإسلام ومصادره، غير أن القيمة المضافة لديه هو ملاحقة ما قد تسرّب إلى الثقافة الإسلامية ومصادرها من أفكار دخيلة، وذلك من خلال بيانه للعلاقة المتبادلة بين القرآن الكريم والحديث الشريف، وهو مما لا يزال ملتبِسا لدى كثير من الباحثين وطلبة العلم، ولم يستوفِ حقّه من البحث والدراسة.

ولاحظنا في تناول الغزالي لتلك العلاقة أنه يؤكّد على ضرورة محاكمة السنة والحديث إلى القرآن الكريم، وهو ما دعانا للبحث عن منهجه في ذلك، فهل يقصد به عرض الحديث على القرآن الكريم؟، وما لأسس التي بنى عليها تلك القاعدة؟، وكيف أسقطها عمليا على المسائل العقدية التي تناولها في مصنّفاته الكثيرة؟

وقد استشكل العديد من طلبة العلم منهج الغزالي في تعامله مع الأحاديث، واتّهمه بعضهم بإنكار السنة، وسنبحث مدى صحة تلك الدعوى؛ أهي صادقة أم نتيجة سوء فهم لمنهجه؟

ويهدف البحث إلى الكشف عن منهج الشيخ محمد الغزالي في نقد متن الحديث، والوقوف على تطبيقاته لمقياس العرض على القرآن الكريم.

والمنهج الذي اتبعناه هو الاستقراء الشامل لمسألة العرض وتطبيقاتها في

كتبه التي تربو على الخمسين مؤلّفا؛ وقد اتخذناها مصادر أساسية للبحث، وكذا تحليل أفكاره وترتيبها للوصول إلى نظرته المكتملة تجاه الموضوع.

والدراسات السابقة التي اطّلعنا عليها تتمثل فيما يأتي:

– في حوار هادئ مع محمد الغزالي: سلمان بن فهد العودة، السعودية، إدارات البحوث العلمية، الطبعة الأولى، 1409هـ.

– ضوابط فهم السنة النبوية عند الشيخ محمد الغزالي: عبد الكريم واحدي، مقال منشور بمجلة الإحياء، العدد 12، ص 260-289.

– كيف تعامل الشيخ محمد الغزالي مع السنة النبوية، أبو بكر بعداش، مقال منشور بمجلة المعيار، العدد1، المجلد1، ص 60-81.

– "منهج الغزالي في التعامل مع السنة": مسعود صبري، https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=650206 ، 2017/10/16.

وهذه الدراسات وإن سلّطت الضوء على بعض جوانب الموضوع؛ لكنها لم تتناول مسألة عرض الحديث على القرآن بالتحديد والتفصيل.

والخطة التي انتهجناها في هذا البحث كالآتي: قسمنا البحث إلى مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة؛

المطلب الأول؛ تحدثنا فيه عن معالم عرض الحديث على القرآن الكريم عند الغزالي، و**الثاني**: تناولنا فيه تأصيل الغزالي لقاعدة عرض الحديث على القرآن، أما **الثالث**: فوقفنا فيه على منهجيته في عرض الحديث على القرآن، وأوردنا تطبيقاته، خاصة في مجال العقائد.

المطلب الأول: معالم عرض الحديث على القرآن الكريم عند الغزالي

قبل الولوج في الموضوع لابد من تعريف موجز لعرض الحديث على القرآن الكريم.

العرض في اللغة: "الإبراز والإظهار، عَرَضَ الشيءَ عليه يَعْرِضُه عَرْضاً أظهره له وأبرزه، وفي التنزيل: [وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا] [الكهف:100]، أي أبرزناها حتى نظروا إليها"[1]، و"عارَضَ الشيءَ بالشيءَ مُعارضةً: قابَلَه، وعارَضْتُ كتابي بكتابه أي قابلته"[2].

أما في الاصطلاح: فـ "يُراد بعرض السنة على القرآن الكريم: ألاّ يُكتفى بالنظر إلى السند في الحكم على الحديث، بل يجب أن يضاف إليه النظر في متنه ومعناه؛ للتأكّد من أنه لم يأت بما يخالف القرآن، فإن جاء الحديث بما يخالف القرآن اعتبرت هذه المخالفة علّةً يضعَّف بها الحديث، وقرينةً على خطأ ما في الرواية"[3].

ومن التعريفيْن نجد أن عرض الحديث على القرآن يعني مقابلة متن الحديث بالنص القرآني، وتمحيص الحديث في ضوء القرآن الكريم؛ للوقوف على مدى التوافق أو التعارض بينهما، فيكون ذلك أساسا للحكم على الحديث بالقبول أو الرد.

وعند تفحّصنا لكتب الغزالي وقفنا على معالم بارزة للعرض، وفق التعريف الذي أوردناه، نوضّحها فيما يأتي:

أولا: الربط بين القرآن الكريم والسنة النبوية

تزخر مصنّفات الغزالي بالتأكيد على وثاقة الصلة بين كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وعدم جواز الفصل بينهما، فهو يرى أن "لا قرآن بلا سنة ولا سنة بلا قرآن، وفصل أحدهما عن الآخر زيغ وانحراف"[4]، معتبرا أن "الإسلام يتكوّن من الكتاب والسنة كما يتكوّن الماء من عُنصريْه الأكسجين والهيدروجين"[5]؛ فإذا فُكّ الرابط ضاع الإسلام.

وذلك لأن "فهم القرآن لا يتمّ إلا بمعرفة السُّنَّة"[6] وبخاصة في شقّ الأحكام العملية؛ فالقرآن الكريم أورد أغراضه مجملة في كثير من الأحكام، ثم جاءت السنة بتفاصيل دقيقة، تبيّن أحكام الإسلام في الحياة[7]؛ فمن أوجه علاقة السنة بالكتاب أنها قد تقيّد مطلقه، وقد تفصّل مجمله وتوضّح مشكله، وقد

تخصّص أحكاما عامة فيه، فدورها الأساس تبيين كلّيات الكتاب وخدمة مقاصده وغاياته، ومن جهة أخرى فإن القرآن الكريم يحتفظ بدور الحاكمية والهيمنة على ما سواه، فهو وحده يحتل المرتبة الأولى في بيان حقائق الدين بصورة شمولية[8]؛ ولهذا ذكر الغزالي أنه يعتمد في مصنّفاته أوّلا على نصوص القرآن المجيد في الاستدلال والاستنتاج، مسترشداً بما قد يرد في السُنَّة الشريفة من شرح وتفصيل[9].

ثانيا: تشخيص الأزمة المعرفية لدى الأمة

يرى الغزالي أن في "السنة كنوزا من الحكمة والمعرفة، وزادا من الأدب والتقوى، ولكن استخراج هذا الخير يحتاج إلى اليد الصناعة والعين البصيرة"[10]، ويلحظ أن الأمة الإسلامية بعضها محكومٌ بجملة من الأحاديث المتروكة والمنكرة والشاذة، بدلاً من تمسّكها بالمتواتر والمشهور والصحيح، وبعضها يفهم الحديث الصحيح على غير فهمه السليم فكان في ذلك ضررٌ بالغٌ على العقائد والثقافة الإسلامية[11]، فهو يقرّر أن جوهر الأزمة المعرفية لدى الأمة يكمُن في تفريطها في فقه كتاب الله تعالى، فتعلّقت أفكارها بمرويات وتصوّراتٍ، بعضُها دخيل على الإسلام، وبعضها لم يُحسَن فهمه وإنزاله في موضعه، فكان سببا في تحريف المسلمين عن منهج الله.

ويصوّر الغزالي أثر ذلك قائلا: "أما مسلمو اليوم فصِلَتُهم بالقرآن لا تغسل من نفوسهم دَرَنًا بلْه أن يغسلوا هم أدران الآخرين، إنهم اتخذوا القرآن مهجورا، وأقاموا في حياتهم حجابا كثيفا بينهم وبين تعاليم القرآن المجيد، فالقرآن كتاب مزهود التوجيه، معطّل الأحكام في بلاد الإسلام، ولو جدّ المسلمون معه لكان لهم شأن آخر"[12]، ولم يكن هجران القرآن مقتصرا على عوام الناس بل طال حتى بعض علمائهم حيث قال الغزالي: "كل ما نحرص نحن عليه شد الانتباه إلى ألفاظ القرآن ومعانيه، فجملة غفيرة من أهل الحديث محجوبون عنها، مستغرقون في شئون [شؤون] أخرى تعجزهم عن تشرّب الوحي"[13]، وهو ما كان له انعكاس سلبي واضح على مختلف شؤون الحياة لدى المسلمين.

ويدعو الغزالي إلى النظرة الشمولية في فهم النصوص حيث قال: "لابدّ -للمتحدّث في الإسلام- من دراسة شاملة للقرآن الكريم، وإحاطة واعية بنظراته في الحياة، وتناوله لشؤونها، ولابد كذلك أن يجيل بصره في طول السنة وعرضها، غير مكتف بمعرفة القليل منها، فإذا ورد حديث ما لم يُفهم على حِده؛ إنما يُفهم على ضوء ما استقر في الأذهان من جملة الكتاب والسنة"[14]، فيعتبر أن إعطاء العناية البالغة للأحاديث دون الاهتمام بالقرآن ليس طريقا قويما في فهم الدين؛ ولذا لابدّ من النظرة الشمولية المتعمّقة في نصوص القرآن والسنة، للإحاطة التامة بكليات الوحي وجزئياته وإنزال النصوص في مواطنها.

ثالثا: تقديم الكتاب على الحديث

يرى الغزالي أن المخرج من الأزمة التي يتخبّط فيها المسلمون هو عودتهم إلى كتاب الله تعالى، وإرجاع الهيمنة والصدارة له، وتقديمه على ما سواه، حيث يقول: "وسبيل الرشد في هذه العماية أن نعود إلى القرآن، فنجعله دعامة حياتنا العقلية والروحية، فإذا وصلنا إلى درجة التشبّع منه، نظرنا في السنة فانتفعنا بحكمة رسول الله ﷺ وسيرته وعبادته وخلقه وحكمه، ولا يجوز أن يتكلم في السنة رجل قليل الخبرة بالقرآن، أو قليل الخبرة بالمرويات أو ضعيف البصر بمواقعها ومناسباتها"[15].

ومستند الغزالي في هذا هو أن القرآن الكريم هو كلام الله المنزل على رسوله محمد ﷺ، كلامٌ عصمه الله من الدسّ والتزييف، وجعله مصدّقا لما بين يديه من هداية السماء ومهيمنا عليها وخاتما لها، وفيه المقياس الفاصل بين الحق والباطل، وبين المعروف والمنكر، وفيه تبيان الصراط المستقيم، صراط الحق والعدل والخير[16]، فتقديم القرآن على السنة والحديث؛ لأنه كلام الله أولا؛ ثم لأنه قطعي الثبوت جملة وتفصيلا، بينما السنة مقطوع بثبوتها جملة، وغير مقطوع بها تفصيلا، فمنها ما هو قطعي الثبوت، ومنها ما هو ظنّي.

ويعتقد الغزالي أن من الخطأ الجسيم أن يُصرف الاهتمام إلى الأحاديث دون القرآن الذي هو دستور الإسلام الأول، ويرفض أن يشتغل بالحديث رجلٌ فقير في القرآن -على حد تعبيره-، وإن كان ذلك الحديث من الصحاح؛ ففي ذلك

"قلب للأوضاع، ومزلفة للخطأ في تصورّ حقائق الدين، وفي ترتيب صغراها وكبراها"[17]؛ فعندما لا تُضبط الأحاديث بكلّيات القرآن وأطره تنشأ مفاهيم مجزّأة ومبتورة؛ تشوّش على حقائق الدين وغاياته الكبرى.

وليس مقصود الغزالي من ذلك إهمال السنّة جملة؛ وإنما يوصي بتدبّر القرآن الكريم وإدامة النظر فيه؛ لاستصحاب معانيه عند قراءة السنن، فالمحذور الذي حذّر منه هو تلك النظرة الأحادية، وهي "أن يكون المرء عابرَ طريقٍ أمام آيات الله، ومُطيل المكث أمام بعض الأخبار، فهذا غير سائغ"[18]، ومن ثمّ فهو ينتقد مقولة بعضهم: "القرآن أحوج إلى السنة، من السنة إلى القرآن"[19]، ويعتبرها موازنة خاطئة، مقررا أنه يجب أن نؤمن بالكتاب والسنة معا، وأن السنة فرع والكتاب أصل[20]، ولكل وزنُه ودرجتُه في الاعتبار.

ويرى الغزالي أن تقديم ما سوى القرآن عليه يتنافى وحقيقة الإيمان بكتاب الله تعالى وبأوصافه العليا، حيث قال: "والمؤمن بالقرآن الكريم يستحيل أن يُرجِّح على دلالته دلالة، أو أن يشرك مع توجيهه هَديًا؛ ذلك أنَّ القرآن يعلو ولا يُعلى عليه، وأنه يحكم على سائر الأدلة الأخرى، ولا يحكم شيء منها عليه، ويستحيل -بداهة- أن يكون في مصادر التشريع الأخرى ما يعارضه أو يسير في مجرى يغاير اتّجاهه، ولو وُجدَ شيء من ذلك فهو دخيل على دين الله"[21]، فالمرجّح عند التعارض بين الأدلة هو دلالات القرآن على غيرها من الأدلة.

ويفرّق الغزالي بين السنة المتواترة والحديث الآحاد، فمن السنة ما هو متواتر عمليا ومتوارث عبر الأجيال دون اختلاف فيه؛ فذاك لا يقل في ثبوته عن القرآن الكريم نفسه كهيئات الصلاة مثلا، ومنها ما هو متواتر المعنى، ومنها ما دون ذلك؛ ولكلٍّ مرتبته واعتباره؛ فسنن الآحاد الصحيحة تجيء في المنزلة الثانية بعد المقطوع به من الكتاب والسنة المتواترة، وخبر الآحاد لا يقدّم على القرآن الكريم عند التعارض[22].

وتفريعا على ما سبق، نجد الغزالي في جلّ مؤلّفاته يحرص عمليا على تقديم إيماءات القرآن الكريم على إيماءات الحديث، ولا يمكن اعتبار هذا

التصنيف إنكارا للسنة أو إقلالا من شأنها، وإنما هو وضعٌ للشيء في موضعه ووعائه المعرفي المناسب له.

رابعا: تنقية الحديث في ضوء القرآن الكريم

ثمّن الغزالي جهود السابقين من الحفاظ والنقّاد في صون السنة النبوية وحفظها من الدخيل، وأشاد بفضلهم ومكانتهم ومما قال فيهم: "نقّاد الحديث، أولئك الرجال الأذكياء الذين صانوا تراث النبوة عن أن تزيد فيه الأهواء، فقد كانوا إذا ما رأوا حديثا دخيلا، يكشفون زيفه ثم يقولون عنه: إنه لا تلوح عليه أنوار النبوة"[23].

وذكر أن أحاديثَ الآحاد وضعَ العلماءُ لصحّتها وقبولها شروطاً معقولة ليضمنوا مجيئها من لدن النبيصلى الله عليه وسلم، وهذه الشروط هي كالآتي؛ الأول: ضبط الرواة، والثاني: صدقهم، والثالث: اتصال سندهم إلى الرسول ﷺ، والرابع: كون المتن خاليا من الشذوذ، والخامس: سلامته من العلل القادحة، وهي نفسها شروط تعريف الحديث الصحيح المعروفة لدى المحدّثين[24].

لكنه استدرك عليهم أن الشرطيْن "الرابع والخامس لم يلقيا من دقة التنفيذ ما يجب، فما أكثر الأحاديث التي صحّت أسانيدها، ومع ذلك خالفت ما هو أوثق منها، أو حفّ بها من الشبه ما يقدح في قيمتها، ومع ذلك تلقّاها الناس بالقبول!"[25]، ويرى أن عمل الفقهاء متمّم لعمل المحدّثين؛ فعلماء التفسير والفقه والعقائد مسؤولون أيضا عن كشف الشذوذ والعلة في الحديث؛ إذ قد يخفى بعض ذلك عن المحدّثين، فليس الاجتهاد في الحكم على الحديث حكرا عليهم[26].

ومن ثمّ فالغزالي يرى أن كتب الصحاح -على منزلتها ومكانتها- غير مقدّسة ولا معصومة؛ فلا مانع من الأخذ منها والرد تحرّيا واجتهاداً لا استنكافاً وهوىً، حيث قال: "أما الصحاح فإنّ في تفاوت دلالتها مجالاً رحبا للترجيح والرد، وما من إمام فقيه إلا ردّ بعض ما صح، إيثارا لما ظهر أنه أصح، ومعاذ الله أن نشغب على السنة، فهي الأصل الثاني للإسلام يقينا، بيد أني إذا تتبّعت السنن فعرفت أنها-في جملتها- تتّفق مع القرآن الكريم"[27]، ويرى أنه "قد تتفاوت الأنظار في تقدير المرويات، والحكم بقبولها أو رفضها، ولكن لا يصل هذا إلى

ترك السنة، وعندما يترك فقيه حديثًا من أحاديث الآحاد، فهو لا يُتّهم بترك السنة، وغاية ما يوصف به أنه شديد التحرّي في الإثبات"[28]، فهو وصف مدح لا ذمّ، إذا سلمت النية.

فهذه أهم معالم عرض الحديث على القرآن الكريم عند الغزالي، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يصرّح بمصطلح 'العرض'، إنما أطلق عليه 'مناقشة الحديث في ضوء القرآن' أو 'محاكمة الحديث إلى كتاب الله' أو نحو ذلك، ممّا يمثل صميم عرض الحديث على القرآن الكريم وفق التعريف الذي أوردناه في أول المطلب.

المطلب الثاني: تأصيل عرض الحديث على القرآن عند الغزالي

أسّس الغزالي قاعدة عرض الحديث على القرآن على أسس عقلية ونقلية، تتّضح من خلال تأصيله كالآتي:

أولا: التأصيل العقلي والمعرفي

يعتقد الغزالي أنه "لا يوجد كتاب يمكن أن نطمئن إلى أنه كله من عند الله -بنسبة مائة في المائة- إلا هذا القرآن الكريم"[29]، حيث إننا نستطيع الجزم بأن آيات الكتاب العزيز لم ينقص منها حرف واحد، بينما لا نستطيع الجزم بأن كل ما قال الرسول ﷺ وصل إلينا كاملا، لم يضِع منه شيء أو لم يُضَف إليه شيء؛ وبناءً عليه فتوجيهات القرآن الصريحة يجب أن تكون سياجا لا يخترق، بأن ترجّح على كل توجيه آخر مهما صحّت روايته، وذلك حق القرآن وحده؛ فإن الله أضفى عليه من الحفظ والخلود ما لم ينله غيره[30].

واستشهد الغزالي على كلامه بنصوص العديد من العلماء -من محدّثين وأصوليين ومتكلّمين- اتّفقت في جملتها على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين؛ فلا تثبت به العقيدة، معتبرا ذلك من ضروريات العقل ومما لا يُجادل فيه[31]، كما استشهد عليه بإقرار جمهور أهل الحديث والفقه بأن المراد من قولنا: 'هذا حديث صحيح' أي فيما ظهر لنا، عملا بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوعٌ بصحّته

في نفس الأمر[32]؛ لذا فـ"القول بأن حديث الآحاد يفيد اليقين كما يفيده المتواتر ضرب من المجازفة المرفوضة عقلا ونقلا"[33].

ويعقّب الغزالي على القول بأن الأمة تلقّت الصحيحيْن بالقبول قائلا: "الجمهور لا يرون أن الأمة قد اتّفقت على صحة كلّ ما في هذين الكتابين، بل الاتّفاق إنما وقع على جواز العمل بما فيهما، وذلك لا ينافي أن يكون ما فيهما ثابتا بطريق غلبة الظن"[34]؛ وهذا إذا اعتبرنا الأمة في مفهومها تشمل جميع مدارس الإسلام؛ سنة وشيعة وإباضية...الخ.

غير أن "الحديث الصحيح الآحادي، قد تحفّ به قرائن مؤيّدة مؤكّدة، فينتقل من درجة الظن إلى درجة القطع في الثبوت، أو إلى ما يقرُب منها، وربّما كان هذا منطبقا على كثيرٍ من أحاديث الصحيحين، لكن لا يمكن تعميمه على جميعها، يتّضح مما سبق، أن الحديث يُعرض على معايير نقد المتن، حتى ولو كان صحيح السند"[35]؛ وعليه فقاعدة العرض ينبغي أن تُفعّل على جميع كتب الحديث بما فيها الصحاح؛ لأنه لا شيء من عمل البشر يرتفع فوق دائرة النقد والتمحيص.

وبما أن الكتاب والسنة هدفهما واحد، وقد صدرا من مشكاة واحدة، فمن البديهي أن يكون هناك انسجام تامٌّ بينهما، ولا بد أن يقدّم القرآن على الحديث في حال التعارض، تبعا لاختلاف مرتبتيْهما وخصائصهما، ولا شك أن معرفة الدستور كلِّه معرفةً سليمةً ضروريةٌ قبل الخوض في شروحه وتفاصيله؛ لأن نص الدستور مقدّم على شرحه.

ومن الأدلة العقلية للغزالي على قاعدة العرض أنه يكفي في إسقاط الحديث عن درجة الصحة مخالفة ما هو أوثق منه -كما هو مقرر في علوم الحديث-[36]؛ فكذلك يجب إسقاطه إذا خالف القرآن الكريم من باب الأولى؛ إذ يُعدّ ذلك من العلل التي تقدح في متن الحديث ولو صحّ سنده[37].

ثانيا: التأصيل القرآني والحديثي

ينطلق الغزالي في تأصيله لقاعدة العرض من القرآن الكريم من الأوصاف الكثيرة التي تمجّد هذا الكتاب العظيم، فهو "كتاب مبارك، خَلَق من الهباء أمة ضخمة، ما كانت لتدخل التاريخ أبدا لولا نهوض هذا الكتاب بها، وليس فضلُ القرآن على العرب وحدهم فإن العالم أجمع جنى أكرم الثمرات من هذا الكتاب العظيم؛ ذلك أن تعاليمه أعادت بناء الإنسانية من جديد، وأزالت ما خلّفته القرون الأولى من عوج في عقلها وفؤادها"[38]؛ فإذا كان لكل نبي معجزة، فمعجزة النبي ﷺ هي القرآن الكريم، وقد تحدّى الله تعالى البشرية قاطبة أن يأتوا بمثله أو ببعضه فلم يفعلوا.

والقرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذي تجد فيه صورة الوحي الإلهي كاملة غير منقوصة، فهو أنقى ينبوع لهدايات الله تعالى، كما تنزّلت على رسله الأكرمين، وكما بلّغها إمام الأنبياء محمد ﷺ[39]، وهكذا يحمل القرآن الكريم من الأوصاف والخصائص ما يجعله فريدا متميّزا عما سواه، فهو الكتاب الذي لا مثيل له؛ كيف لا وهو كلام من لا مثيل له!.

ويتعجّب الغزالي من رفع بعض كلام غير الله تعالى إلى مرتبة كلام الحقّ جل وعلا، والأدهى من ذلك أن يُقدَّم عليه!، معتبرا ذلك متناقضا مع وصفه تعالى لكلامه بأنه أصدق الحديث، إذ يقول: [اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا] [النساء:87]، فمقتضى الإيمان باسم الله الأعلى هو إدمان التأمّل في كتابه وتقديمه على ما سواه[40].

وربما فات الغزالي في تأصيله في موضوع العرض أن يستدل بآيات عديدة في موضوع العرض، كقوله تعالى: [وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ] [البقرة:213]، وقوله: [أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ] [آل عمران:23]، وقوله أيضا: [أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي

أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا] [الأنعام:114]، ولعلّه غفل عن الاستشهاد بها مع استحضاره لمعانيها.

أما بالنسبة لتأصيل الغزالي لقاعدة العرض حديثيا؛ فلم أقف في مصنّفاته على استشهادٍ بحديث العرض «ما جاءكم عنّي فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله»[41]، وربما اطّلع على طعن المحدّثين -من مدرسة أهل السنة- في سنده، وحكمهم عليه بالوضع[42]، ولكنه لم ينف معناه، فهو كما قال الشاطبي: "لا بد في كل حديث من الموافقة لكتاب الله كما صرح به الحديث المذكور؛ فمعناه صحيح، صح سنده أو لا"[43].

وقد استشهد بأحاديث ذات الدلالات القريبة من العرض كحديث: «أما إنها ستكون فتنة قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: كتاب الله تعالى؛ فيه نبأُ ما قبلَكم وخبرُ ما بعدكم، وحكمُ ما بينكم»[44]، وعقّب عليه بقوله: "والحديث يفيد أن دراسة القرآن تسبق دراسة السنة، أو بتعبير آخر: لن يكون فقيهًا في السُّنَّة قصير الباع في فقه القرآن الكريم، والكتاب والسنة معًا دِعامتا الدين"[45]، كما استشهد ببعض الأحاديث التي تنصّ على تقدّم الكتاب على غيره[46]، كحديث: «فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه»[47]، وكذا حديث معاذ: «أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال له: كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله»[48]، وأقرّه على ذلك.

ورغم أن هذه الأحاديث التي استشهد بها الغزالي ضعيفة وغير معتبرة لدى المحدّثين؛ إلا أن في التأصيل العقلي والقرآني ما يُغني عنها.

ثالثا: التأسّي بعمل الصحابة والعلماء

يذكر الغزالي أن هذا الذي ذكره في "فهم السُّنَّة وصِلتها بالكتاب لم يأت فيه بجديد، إنما هو علم الأئمة الأولين، وإدراكهم الصحيح لحقائق هذا الدين"[49]، مستشهدا بما جرى عليه عمل أئمة الصحابة؛ حيث حرصوا على أن يخلو

الطريق للقرآن الكريم كي يحتلّ مكانته الأولى في القلوب، وحرصوا على ألا يزاحمه في موضع الصدارة شيء[50].

وأورد في ذلك آثارا عديدة من عمل الصحابة كأبي بكر وعمر وعلي وعائشة، مؤيّدا ترتيبهم السليم لمصادر الإسلام[51]، ومن أمثلة ما استشهد به: أن أبا بكر "إذا ورد عليه خصم نظر في كتاب الله, فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به بينهم, فإن لم يجد في الكتاب, نظر:هل كانت من النبي ﷺ فيه سنة؟ فإن علمها قضى بها"[52]، ومواقف عمر في ذلك أشهر من أن تخفى، فمنها ما رُوي أنه قال يوما لبعض مبعوثيه: "إنكم تأتون أهل قرية لهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل، فلا تبدونهم بالأحاديث فيشغلونكم؛ جرِّدوا القرآن، وأقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وامضوا وأنا شريكُكم"[53]؛ وذلك دفعا للانشغال بها عن كتاب الله عز وجل، ولِما في الإكثار من مظنّة الوقوع في الخطأ.

وبيّن الغزالي أن قاعدة العرض ذاتَها تعود جذورها إلى عمل الصحابة، مستشهدا بما رُوي عن عبد الله بن مسعود: "إذا حدّثتكم بحديثٍ أتيناكم بتصديق ذلك في كتاب الله"[54]، وكذا نقد عائشة τ لعدة أحاديث رواها الصحابة لمخالفة القرآن[55]، وعلّق على منهجها بقوله: "المسلك الذي سلكته أم المؤمنين أساس لمحاكمة الصحاح إلى القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه"[56].

ولم يقف هذا المسلك عند الصحابة بل استمر عند أوائل الفقهاء، -كأبي حنيفة ومالك-، حيث "نظروا إلى الملابسات المحيطة بالحديث، وفسّروه في ضوء الآية القرآنية المحكمة، وجعلوا الآية حاكمة على الحديث، ومحددة لمعناه"[57]، ويدافع الغزالي عن هؤلاء الفقهاء مبرّءا إياهم من تهمة ترك السنة، مبيّنا أن منهجهم التحرّي في الرواية[58].

وهناك ثلّة من المحدِّثين وضعوا مقاييس لردّ الحديث من جهة متنه، منها مخالفة القرآن، وممن استشهد بهم الغزالي: الخطيب البغدادي (ت:463ه)؛ حيث قال: "ولا يُقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع

به"[59]، وابن الجوزي (ت:597هـ) قال: "فكلّ حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع؛ فلا تتكلّف اعتباره"[60]، وعلّق عليه الغزالي مؤيدا بقوله: "وقد لخّص ابنُ الجوزي بحوثا كثيرة بهذه الكلمة الجامعة"[61].

لكنه يوضّح أن هذا المنهج لا يتبنّاه جميع المحدثّين فهو يعاتب على بعضهم قائلا: "كلّ ما نحرص نحن عليه شدّ الانتباه إلى ألفاظ القرآن ومعانيه؛ فجملة غفيرة من أهل الحديث محجوبون عنها، مستغرقون في شؤون أخرى تعجزهم عن تشرّب الوحي، والفقهاء المحقّقون إذا أرادوا بحث قضية ما جمعوا كلّ ما جاء في شأنها من الكتاب والسنة، وحاكموا المظنون إلى المقطوع، وأحسنوا التنسيق بين شتى الأدلة، أما اختطاف الحكم من حديث عابر، والإعراض عما ورد في الموضوع من آثار أخرى فليس عمل العلماء"[62].

أما من المعاصرين فقد أشاد الغزالي بمدرسة المنار[63] التي يرى أنها "بذلت جهوداً متصلة لتصحيح المعرفة الدينية، بمحاربة الأحاديث الضعيفة، وضبط الأحاديث الصحاح داخل الهداية القرآنية"[64]، فهي "تقدّم الكتاب على السنة، وتجعل إيماءات الكتاب أولى بالأخذ من أحاديث الآحاد"[65]، وممن استشهد الغزالي بهم أيضا؛ المحدّث المعاصر عبد الله الغماري، الذي نقد أحاديث عديدة أغلبها صحيح الإسناد، لكون بعضها يخالف القرآن[66].

ويوضّح الغزالي أن نقد الأحاديث وتمحيصها بمعيار القرآن الكريم لا يعني أبدا النيل من السنة الشريفة، وإنما هو من حُسن إدراكٍ وتنسيقٍ للأدلة؛ للانتفاع بكنوزها، سيرا على نهج الأسلاف الصالحين، حيث يقول: "وما بنا من ازورار عن سنن الآحاد، معاذ الله، ولكنا نقف منها موقف أسلافنا الأولين من الأئمة المتبوعين والعلماء الراسخين، وكم في السنة من كنوز روائع تنتظر أن نجلّيها وأن نضعها في نسق رتيب مع دلالات القرآن القريبة والبعيدة"[67].

لم يفصّل الغزالي قواعدَ نظرية واضحة لمنهجه في العرض، إلا إشاراتٍ مقتضبة في ثنايا تطبيقاته، أجملها في قوله: "إن الحديث لا نأخذُه على حِدَه عند الاستدلال، بل يجب أن نأخذ كافة الأحاديث التي وردت في موضوع واحد ثم

نُلحقها بما يؤيّدها ويتّصل بها من الكتاب الكريم، ولن نعدم هذه الصلة"[68]، فهو يعتقد أنه من الخطأ أن يؤخذ حكمٌ من حديث واحد مفصول عن غيره، بل الواجب أن يُنظر إلى مجموع الأحاديث في المسألة، ثم تُعمل هذه الأحاديث في الإطار العام للقرآن الكريم؛ أي يضمّ الحديث إلى الحديث، ثم يقارَن مجموع الأحاديث بما دلّ عليه القرآن الكريم[69]، ومن هذا الملخص يمكن أن نستنتج ثلاث خطوات في عملية العرض؛ أولاها: جمع الأحاديث المتعلقة بالموضوع محل البحث، والثانية: جمع النصوص القرآنية المتّصلة بالموضوع، والثالثة: المقارنة بينهما وتمييز الحديث الموافق للقرآن من غيره.

ونتيجةً لعملية المقارنة يصنّف الغزالي -في تطبيقاته- الأحاديثَ التي يستشهد بها إلى ثلاث: الحديث الموافق للقرآن فيقبله، والحديث المخالف له فيؤوّله أو يردّه، أما الحديث المستقل[70] فقد يقبله أيضا إذا وجد له صلة بدلالات القرآن القريبة أو البعيدة ولا يتعارض معه، وسنتناول هذه الأقسام فيما يأتي:

أولا: الحديث الموافق

وهذا هو القسم الأغلب في الأحاديث الصحيحة، حيث قال الغزالي: "أجد طائفة كبيرة من الأحاديث تطابق في معانيها وأهدافها ما تضمّن القرآن الكريم من معان وأهداف، وأن هذه الأحاديث قد تقرّر المعنى نفسه، الذي احتوته الآية، أو تقرّر معنى آخر يدور في فلكه وينتظم معه في اتجاه واحد"[71]، وهنا يميّز بين صنفين من الحديث الموافق؛ وهما: الحديث المطابق الذي يؤكد دلالة الكتاب نفسها، والحديث المبيّن الذي يضيف شروحا وتفاصيل منسجمة مع كليات القرآن وروحه، قال الغزالي: "قد أنظر لمتن الحديث فأجد معناه متفقا كل الاتفاق مع آية من كتاب الله، أو أثر من سنة صحيحة فلا أرى حرجا من روايته، ولا أخشى ضيرا من كتابته؛ إذ هو لم يأت بجديد فى ميدان الأحكام والفضائل، ولم يزد على أن يكون شرحا لما تقرر من قبل فى الأصول المتيقنة"[72]، وهذه بعض الأمثلة التي أوردها:

1. حديث "الإسلام والإيمان والإحسان"[73] مُبديا انسجامه مع آيات عديدة كقوله تعالى: [هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ

بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ] [النمل:2،3] وقوله: [وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا] [النساء:136] ونحوها[74].

2. حديث «باسمك رب وضعت جنبي وبك أرفعه، إن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها»[75]، قال الغزالي: "وهذا الحديث شرح للآية الكريمة: [اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى] [الزمر:42]"[76].

3. حديث «يُحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء...ليس فيها معلم لأحد»[77]، موافق لقوله تعالى: [وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا] [طه:105-107][78].

4. حديث النبي ﷺ: «من قاتل تحت راية عمية، يدعو إلى عصبية، أو يغضب لعصبية، فقتلته جاهلية»[79] ربطه الغزالي مع المبدأ العام في كتاب الله: [إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ] [الحجرات:13]، ووجّه حديث «الأئمة من قريش»[80] بأنه خاص يوم كانت قريشُ من أهل السبق إلى الدين والتضحية في نصرته وحمايته، وليس أمرا متعلّقا بالجنس والسلالة[81].

وهكذا يقرّر الغزالي أن في السنة ما يشبه القرآن الكريم فيما أتى به من عقائد وأحكام، وهذا القسم لا يمكن ردّه، وهو كثير في التراث النبوي، وعليه تقوم الكثرة الكاثرة من الأحكام المقررة[82].

ثانيا: الحديث المعارض

ينفي الغزالي أن تكون هناك سُنَّة تعارض حكما قرآنيا بتاتا، ويؤكد أنه من المستحيل أن يوجد حديث ثابث يعارض أحكام القرآن الخاصة، أو قواعده العامة؛ وإذا عُثر على شيء من ذلك؛ فإما أن يؤوَّل على وجه مستساغ، وإما أن يُردّ، ونورد هنا أمثلة تطبيقية له للمسلكيْن:

المسلك الأول: تأويل الحديث المعارض للقرآن

أورد الغزالي جملة من الأحاديث المخالفة في ظاهرها للقرآن، وحاول التوفيق بينها وبين المفاهيم القرآنية، منها:

المثال الأول: حديث «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر»[83]، يتعارض ظاهره مع مدلول قوله تعالى: [قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا] [الأعراف:32]، فأوّل الحديث على أن مرادَه: أن المؤمن لديه قيودا وضوابطا في التمتّع بما رزقه الله من تلك الطيبات، فلا يترك غرائزه تلعب به كما تهوى، ونفى المعنى المتبادر الذي يتنافى مع القرآن حيث قال: "ليس معنى أن المؤمن سجين، أنه يجب أن يعيش هيّن الشأن والمنزلة، صفر اليد والفؤاد"[84]، وقرّر الغزالي قاعدة عامة في أمثال تلك الأحاديث في قوله: "وكل حديث ورد يُزهد ظاهره في الدنيا؛ فإنه يُقصد به غالبا لفت المؤمن عن الاشتغال بشهواتها الحرام، أو التعلّق بها"[85]، وكذا الآيات الواردة في ذلك، فلا نفهم منها نبذَ مُتع الحياة الدنيا كلَّها والانعزال عنها.

ويرى الغزالي أن الأخذ بظاهر تلك الأحاديث أحدث ضررا بالغا على مستوى التقدم الحضاري للأمة، في حين أن القرآن الكريم حثّ على السعي في الأرض وتسخير خيراتها لمنافع الإنسان والابتغاء من فضل الله، حيث قال: [وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ] [الجاثية:13]، ويرى أن عشرات الأحاديث جاءت تحت عنوان الترغيب في الفقر وقلة ذات اليد وما جاء في فضل الفقراء والمساكين، وهي معلولة لا يجوز أن تُروى، فظواهرها مرفوضة وفق القواعد القرآنية والنصوص القاطعة[86].

المثال الثاني: حديث «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدَكُمْ عَمَلُهُ الجَنَّةَ»[87] يتعارض في الظاهر مع قوله تعالى: [ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ] [النحل:32]، وقوله: [لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ] [الأنعام:127]، وقوله:

[تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا] [مريم:63]، وقوله: [وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ] [الزخرف:72]، ونحوها في كتاب الله كثير.

وبيّن الغزالي الفهم السليم للموضوع أنه "لابد من عمل يَنال به المرءُ رضا ربّه ويستحقّ رحمته؛ فالجنة ليست للكُسالى والأراذل، بيد أن العمل المقبول هو المقرون بالتواضع لله، وإنكار الذات، والخوف من عدم القبول؛ لأن عيوبه لا تَخفَى عليه، أو لأنه دون حقّه، أو لأي سبب آخر؛ فالحديث تنويهٌ بقيمة النعم التي يحظى أغلب الناس بها، وليس فيها أي انتقاص لعنصر العدالة، أو خدش لموازين الجزاء في الدار الآخرة"[88]، وبعض الناس أخذوا بظاهر الحديث فحسبوا الجزاءَ الإلهي مجرّدَ حظوظ لا دور للعمل فيها؛ مما أدّى إلى اضطراب في الفهم وانحراف في السلوك.

ومثل هذا حديث البطاقة، وفيه: «فيخرج بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فقال: فإنك لا تظلم، فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، ولا يثقل مع اسم الله شيء»[89]، وهذا يتعارض في الظاهر مع قوله تعالى: [وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَا تَتَذَكَّرُونَ] [غافر:58] ونحوه.

وجّه الغزالي مفهوم الحديث بقوله: "عندي أن هذا الحديث -إن استقام سنده- إنما يصح في شخص مشرك، قضى حياته في الفساد، ثم آمن قبل أن يحين أجلُه بقليل فلم يستطع بعد إسلامه أن يبقى مدّة يُصلح فيها ما مضى، والحديث بهذا ينوّه بما لخاتمة الإيمان من قيمة، وما لتوحيد الله من منزلة؛ أما إطلاق هذا الحديث وأشباهه بين العوام أو بين الناشئة دون وعي؛ فهو هدمٌ للدين كله، وهو الأساس لتكوين طوائف من المتديّنين، تحط من قدر الإيمان وأثره، كيف جاز لهم أن يقطعوا صلة الإيمان بالعمل، والخطيئة بالعقاب؟!"[90].

المثال الثالث: حديث «أمرت أن أقاتل الناس، حتى يقولوا لا إله إلا الله»[91]، متعارضُ الظاهر مع آية [**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**] [البقرة:256] ونحوها، فبيّن الغزالي أن المراد بالناس في الحديث عبدة الأوثان من العرب خاصة،

وذلك أن الإسلام أعطى مشركي الجزيرة حق البقاء على الوثنية ما طابت بها نفوسهم، على أن يتركوا الحرية لمن هجرها إلى الإيمان بالله وحده فلا يفتنوه أو يضطهدوه، وظهر ذلك جليا منذ أول الإسلام في سورة الكافرون، وفي قوله تعالى: [**وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ**] [الكهف: 29]، فلفظ 'الناس' في الحديث عموم أريد به خصوص؛ إذ تعني قوما معيّنين وصفتْهم أوائلُ سورة براءة[92].

ويتساءل الغزالي: إذا كان الحديث على ظاهره فكيف يكون تصوّر الآخرين تجاه الإسلام؟، ويعتبِر ذلك مسيئا للإسلام، ومبرّرا لكل ما يدّعيه الغير من تشويهات لحقيقة الإسلام ووصمه بالإرهاب وانتشاره بالسيف[93].

ومن هذه الأمثلة ونحوها نجد أن الغزالي لم يكن متسرّعا في ردّ كل حديث أوهم ظاهرُه مخالفةَ القرآن - كما اتُّهم-، فهو يسعى أوّلا إلى معالجة التعارض بأوجه الجمع والتوفيق المعروفة كالتخصيص والتقييد ومراعاة السياق والجمع الموضوعي للنصوص ونحو ذلك؛ بل قد يصل إلى حدّ التكلّف في ذلك.

والأوْلى -في نظر الباحث- عدم التكلّف لأن الرواية ظنية لا تستدعي التعسّف في إثباتها، وهو ما أشار إليه الغزالي إذ قال: "ولو أننا استحضرنا توجيهات القرآن ابتداء ما احتجنا إلى مناقشة السند وتوهينه، يكفي أن يكون المتن مخالفا للقرآن ليرد أشد الرد"[94]، وفي هذا ردٌّ على بعض المحدّثين الذين لا يردّون الحديث لمخالفته للقرآن إلا إذا كان ضعيف السند[95].

المسلك الثاني: ردّ الحديث المخالف للقرآن

يقرر الغزالي بحزم أن "أي حديث يخالف روح القرآن أو نصه فهو باطل من تلقاء نفسه، والدليل الظني متى خالف القطعي سقط اعتباره على الإطلاق"[96]؛ لأن "القرآن الكريم هو الدعامة الأولى في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهيهات أن يصدُر عنه إلا ما يوافق القرآن ويسعى بين هداياتِه المقرّرة"[97]، ويقول مشدّدا: "ونحن نؤكّد مرة ومرتين أنه ليس لروايات الآحاد

أن تشغب على المحفوظ من كتاب الله وسنة رسوله، أو أن تعرض حقائق الدين للتهم والريب"[98]، ومن ثَمّ فمخالفة الحديث للقرآن الكريم -لدى الغزالي- من أوضح العلامات على ضعفه وبطلانه، وقد أورد لهاته القاعدة تطبيقات عديدة، منها:

المثال الأول: حديث أن النبي ﷺ «دَنَا لِلْجَبَّارِ رَبِّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى، حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى»[99]، انتقده الغزالي مبيّنا أن المقصود في الآية [**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**] [النجم: 8] إنما هو جبريل υ وليس ربُّ العزة جلّ شأنه، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: [إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ. ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ. مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ] [التكوير:19-21] ونحوه، وهذه الأوصاف تعود إلى جبريل υ، وأشار[100] إلى أن مسلمَ بن الحجاج استدرك على شيخه البخاري في تلك الرواية، مرجّحا قول عائشة: "إنما ذاك جبريل ﷺ كان يأتيه في صورة الرجال"[101]؛ لأنها هي الموافقة للقرآن الكريم.

المثال الثاني: حديث «إن الله إذا خلق العبد للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله الجنة؛ وإذا خلق العبد للنار، استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيدخله الله النار»[102]، عقّب عليه الغزالي بقوله: "وهذا السياق يكاد يكون نصا في الجبر؛ ولذلك نرفضه، ونراه من أوهام الرواة، بل نراه من الجهل بمعاني القرآن الكريم، فهو يسير في اتجاه مضاد للمفهوم الواضح من الآيات البيّنات، التي تحمّل الإنسان مسؤولية عمله، وتخاطب أهل الشقاء بأنه: ليس لكم عذر قائم ولا حجّة ناهضة، إنني منحتكم عقلا يفكر وفطرة تبعث على التوحيد والاستقامة، وأنزلت ما يمنعكم من تقليد الآباء الجهلة؛ فلماذا تجاهلتم هذه المعالم كلها، وهمتم على وجوهكم في طرق الشر والغواية، كما في قوله تعالى: [أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ] [المؤمنون:105]"[103].

المثال الثالث: انتقد الغزالي بعض الأحاديث الموهنة من شأن المرأة كحديث «لا يُسأل الرجلُ فيم ضرب امرأتَه»[104]، مستغربا كيف يُقبل مثل ذلك والله تعالى نهى عن الظلم، وأن الإنسان لابدّ وأن يُسأل ويحاسَب على عمله؟!؛

فالله تعالى يقول: [إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ] [النساء:40]، ويقول:[مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا] [النساء:123]، وكذا حديث«ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر»[105]، مع أن القرآن صريح في أن آدم هو الذي عصى ربه، ورأى أن نقلَ مثل هذه المرويات يقف عقبة أمام سير الدعوة الإسلامية[106]؛ إذ يعزّز ادّعاء الأعداء بأن الإسلام ينتقص من شأن المرأة.

والملاحظ في منهج الغزالي أنه لا يمنع ردّ الحديث أن يكون مخرّجا في الصحاح؛ لأنه يعتبر أن تصحيح الأحاديث عمل اجتهادي بشري، يعتريه ما يعتري البشر من خطأ ونسيان، فيُجوّز الاستدراك على أئمة الحديث مع تثمين جهدهم والاعتراف بفضلهم، كما استدركوا على بعضهم بعضا، كتعليل البخاري[107]، لحديث مسلم «خلق الله التربة يوم السبت»[108]، وكذا ابن القيم اعتبره مخالفا لما جاء في القرآن حيث فيه أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام لا في سبعة أيام[109].

وجدير بالذكر أن من الضروري في نقد الحديث التأكيد على سلامة النية وتحرّي الصواب، وهو ما أشار إليه الغزالي بقوله: "إننا لا نحرص على تضعيف حديث يمكن تصحيحه، وإنما نحرص على أن يعمل الحديث داخل سياج من دلالات القرآن القريبة أو البعيدة"[110]؛ فالمطلوب ليس هو ردّ الحديث لذاته، وإنما لنفي المعنى الذي يتعارض مع قواطع الوحي.

ثالثا: الحديث المستقل

يرى الغزالي أن "السنة يمكن أن تستقلّ بإنشاء أحكام إلى جوار ما شُرع في القرآن، خاصة في مجال الأحكام العملية، مثل تحريم الذهب والحرير على الرجال"[111]، لكنه يرجّح - في موطن آخر- أن السُّنة مأخوذة من القرآن، حيث يقول: "نعتقد- مثل كثير من العلماء المحقّقين- أن الأحكام التي توجد في الأحاديث الصحيحة هي مأخوذة ومستنبطة من القرآن الكريم، استنبطها النبي صلى الله عليه وسلم- من القرآن بتأييد إلهي وبيان رباني؛ ولذلك يجب علينا قبولها والعمل بها بشرط ثبوتها عن النبي ﷺ، وهذا الفهم والاستنباط يسمى في

اصطلاح القرآن تارة 'تبيينا' وتارة 'إراءة'، قال الله تعالى: [وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ] [النحل:44]، وقال جل شأنه: [إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ] [النساء:105]"[112].

وعليه فالسنة في دورها لا تكون إلا بيانا للقرآن، بيانا يتّسق مع دلالاته القريبة والبعيدة[113]؛ ويمكن التمييز هنا بين مجاليْ العقيدة والفقه، فأحكام الفقه قد يكفي في إثباتها الآحاد، أما العقائد فيشدّد الغزالي على أنها لا تتأسّس إلا على اليقين، كما سبق ذكره.

لكنه من حيث حيث التطبيق نجده قد يورد أحاديثَ آحاداً في العقائد تحمل إضافات على النص القرآني، ربما تساهلا أو عن غير قصد، كحديث «اطّلعت على النار فرأيت أكثر أهلها الأغنياء والنساء»[114]، وكذا بعض أحاديث أشراط الساعة[115] ونحوها، ولعلّه استدلّ بها لِما تحمل من معانٍ قريبة من دلالات القرآن الكريم؛ لكن قد نكتشف عند التدقيق أن فيها ما يستقلّ عنه، فلا يُعتقد بها على سبيل الجزم.

فهذا مجمل ما وقفنا عليه من منهج الغزالي في عرض الحديث على القرآن الكريم من خلال مصنّفاته، ولا نقول إنه قد طبّق هذا المنهج بحذافيره على كل الأحاديث التي أوردها في كتبه؛ حيث نسجّل أحاديث عديدة مرّ عليها مرور الكرام، واستشهد بها دون تمحيص وعرض على القرآن الكريم؛ كبعض الأحاديث في موازين الحساب والشفاعة وأحوال أهل النار والعلاقة بين الحاكم والمحكوم[116]؛ لم يلتزم الغزالي فيها بالاستقراء الشامل للنصوص القرآنية والحديثية؛ فهي بحاجة للفحص والتمحيص؛ فمنهج الغزالي إذن بشري، يصيب ويُخطئ، ولا نرى فيه العصمة والكمال.

الخاتمة

نخلُص من هذا البحث إلى أن الغزالي لم يكن منكرا للسنة مثلما اتهمه بعض المعاصرين، بل هو معترف بحجّيتها ومدافع عن مكانتها، وكلّ ما قام به هو أنه فعّل مقياسا من مقاييس نقد متون الحديث التي وضعها العلماء، لم

يأخذ حقّه من العناية والتطبيق، وهو مقياس عرض الحديث على القرآن الكريم، وقد بيّن الغزالي أنه يقوم على أسسٍ متينة وأصيلة، عقلية ونقلية، ولم يخرج في تطبيقاته عن القواعد الحديثية والأصولية المتعارف عليها بين العلماء في مباحث التعارض والترجيح، كمراعاة النظرة الشمولية للنصوص، ودرء التعارض بينها بالجمع والتوفيق قبل الترجيح، وتقديم الكتاب على الحديث عند تعذّر الجمع، وعدم القطع بأحاديث الآحاد في مسائل الاعتقاد، وتثمين جهود العلماء في تنقية الحديث دون تقديس عملهم؛ وبهذا يُعتبر عملُه أنموذجا يُحتذى به في تفعيل ذلك المقياس.

أخيرا يصحّ القول: إن عرض الحديث على القرآن الكريم مقياس فعّال في تنقية التراث الإسلامي والفكر الإسلامي مما علِق بهما من الشوائب الدخيلة، ويصلح اعتبارها قاعدة صلبة للتحاكم والتقارب بين المدارس الإسلامية؛ لأنه لا شيء يجمعها مثل كتاب الله تعالى المجيد وما يوافقه من الهدي النبوي الشريف، فينبغي على العلماء وأهل الاختصاص -من كل المدارس الإسلامية- تفعيل تلك القاعدة وإعادة الاعتبار لها؛ لتنقية صِحاحها مما علِق بها وكان سببا في تفرّق الأمة وضعفها، وفي ذلك حماية بالغة للعقيدة الإسلامية، وصيانة للسنة النبوية من الأهواء، ودفاع عن الإسلام من أن تناله سهام الأعداء.

الهوامش:

[1]- مختار الصحاح (بتصرف): محمد بن أبي بكر الرازي، لبنان، مكتبة لبنان، دون رقم الطبعة، 1986م، مادة [ع ر ض]، ص178-179.

[2] - لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور، تح: عبد الله الكبير وآخرون، القاهرة، دار المعارف، دون تاريخ النشر، مج4، 2885/32.

[3] - الاتّجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في ق3ه: عبد المجيد محمود، مصر، مكتبة الخانجي، دون رقم الطبعة، 1979م، ص201.

[4]- علل وأدوية(بتصرف): محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص44.

[5] - السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث (بتصرف): محمد الغزالي، مصر، مكتبة الاسكندرية، الطبعة السادسة، 2011م، ص192.

[6]- ليس من الإسلام: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص31.

[7]- الإسلام المفترى عليه: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص132.

[8]- ينظر: ليس من الإسلام: محمد الغزالي، ص34؛ و مائة سؤال عن الإسلام: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص210.

[9]- الإسلام والأوضاع الاقتصادية: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص14.

[10]- الإسلام والطاقات المعطّلة: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص61.

[11]- الطريق من هنا: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص53.

[12]- الإسلام والطاقات المعطلة (بتصرف): محمد الغزالي، ص56-57.

[13]- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص37.

[14]- كيف نفهم الإسلام(بتصرّف): محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص186.

[15]- فقه السيرة: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص38.

[16]- الإسلام والطاقات المعطلة: محمد الغزالي، ص164.

[17]- المصدر نفسه (بتصرف)، ص164؛ وينظر: الدعوة الإسلامية تستقبل عامها الخامس عشر: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص145.

[18]- تراثنا الفكري: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص182.

[19]- المقولة منسوبة لمكحول؛ يُنظر: الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: إبراهيم الدمياطي، ميت غمر، دار الهدى، الطبعة الأولى، 2003م، 7/1.

[20]- تراثنا الفكري: محمد الغزالي، ص182.

[21]- ليس من الإسلام، محمد الغزالي، ص29.

[22]- ينظر: كيف نفهم الإسلام؟: محمد الغزالي، ص195؛ دستور الوحدة الثقافية: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص29؛ تراثنا الفكري: محمد الغزالي، ص148؛ دفاع عن العقيدة والشريعة: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص:61.

[23]- تأمّلات في الدين والحياة: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص71.

[24]- ينظر: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص20؛ ويُنظر: علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): عثمان الشهروزري، تح: نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، دون رقم الطبعة، 1986م، ص11-12.

[25]- الإسلام والطاقات المعطّلة: محمد الغزالي، ص60.

[26]- ينظر: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص21.

[27]- فقه السيرة (بتصرف): محمد الغزالي، ص13.

[28]- مشكلات في طريق الحياة الإسلامية: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص105.

[29]- خطب الشيخ محمد الغزالي: المكتبة الشاملة، دون معلومات النشر، 88/1.

[30]- كيف نفهم الإسلام؟: محمد الغزالي، ص198.

[31]- تراثنا الفكري: محمد الغزالي، ص171.

[32]- ينظر: المقدمة في علوم الحديث: ابن الصلاح، ص14-15؛ التيسير والتقريب: محيي الدين النووي، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985م، 1/25.

[33]- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص68.

[34]- تراثنا الفكري (بتصرف): محمد الغزالي، ص174.

[35]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[36]- ينظر: المقدمة: ابن الصلاح، ص79.

[37]- ينظر: الإسلام والطاقات المعطلة: محمد الغزالي، ص60.

[38]- المصدر نفسه (بتصرف): ص54.

[39]- الاستعمار أحقاد وأطماع: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص217.

[40]- ليس من الإسلام: محمد الغزالي، ص28.

[41]- نقله الشافعي في الرسالة معقبا عليه بقوله: "ما روى هذا أحدٌ يثبت حديثه في شيء صغُر ولا كبُر...، وهذه أيضا رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء"، الرسالة: محمّد بن إدريس الشافعي، شرح عبد الفتاح كبارة، دار النفائس، الطبعة الثانية، 2010م، ص137.

[42]- ينظر: جامع بيان العلم وفضله: يوسف ابن عبد البر، تح: أبي الأشبال الزهيري، السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1994م، 1191/2.

[43]- الموافقات في أصول الشريعة: إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: محمد الإسكنداراني وعدنان درويش، بيروت، دار الكتاب العربي، 2012م، ص682.

[44]- سنن الترمذي الجامع الصحيح، الذبائح، باب ما جاء في فضل القرآن، ح:2908. قال الألباني: إسناده ضعيف.

[45]- مائة سؤال عن الإسلام: محمد الغزالي، ص203.

[46]- هذا ديننا: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص175.

[47]- سنن الترمذي الجامع الصحيح، الذبائح، أبواب فضائل القرآن، ح:2927، ضعّفه الألباني.
[48]- مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث معاذ بن جبل، ح:21464.
[49]- ليس من الإسلام: محمد الغزالي، ص31.
[50]- فقه السيرة: محمد الغزالي، ص: 33-34.
[51]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[52]- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي، ح: 18916.
[53]- المستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب العلم، ح: 316، وقال عنه: 'هذا حديث صحيح الإسناد، له طرق تُجمع ويُذاكر بها'.
[54]- المستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب التفسير، تفسير سورة الملائكة، ح:3524؛ قال عنه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرّجاه، وقال الألباني: ضعيف موقوف. ذكره الغزالي في كتابه: فن الذكر والدعاء عند خاتم الأنبياء: مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص107.
[55]- ينظر: الإجابة لإيراد ما استدْركتْه عائشة على الصحابة: بدر الدين الزركشي، تح: سعيد الأفغاني، ط2 (المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1970م)، كله.
[56]- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص26.
[57]- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين(بتصرّف): محمد الغزالي، ص:61.
[58]- ينظر: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، 24، 27.
[59]- الكفاية في فن الرواية، الخطيب البغدادي، ص432.
[60]- الموضوعات: ابن الجوزي، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، 1386ه،106/1.
[61]- تراثنا الفكري: محمد الغزالي، ص173.
[62]- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص37.
[63]- ذكر الغزالي منهم: محمد عبده وتلميذه: محمد رشيد رضا، ومحمود شلتوت ومحمد عبد الله دراز، وغيرهم.
[64]- الغزو الثقافي(بتصرّف)، محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، 54.
[65]- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين: محمد الغزالي، ص: 66.
[66]- ينظر: الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة: عبد الله بن الصّديق الغماري، عمّان، دار الإمام النووي، الطبعة الأولى، 2005م، كله.
[67]- ركائز الإيمان بين العقل والقلب: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص: 146.
[68]- ليس من الإسلام: محمد الغزالي، ص33-34.
[69]- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص191.

[70]- الحديث المستقل هو"الذي ورد بما سكت الكتاب عنه، ولم ينصّ عليه ولا على ما يخالفه" حجّية السنة: عبد الغني عبد الخالق، المنصورة-مصر، مطابع الوفاء، دون رقم الطبعة وتاريخ النشر، ص504.

[71]- ليس من الإسلام: محمد الغزالي، ص31-32.

[72]- فقه السيرة: محمد الغزالي، ص12.

[73]- ينظر: صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ε عن الإيمان، ح:50.

[74]- الجانب العاطفي من الإسلام: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص23-25.

[75]- صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب التعوذ والقراءة عند المنام، ح:5971.

[76]- فن الذكر والدعاء عند خاتم الأنبياء: محمد الغزالي، ص33.

[77]- صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب: يقبض الله الأرض يوم القيامة، ح:6166.

[78]- ينظر: المحاور الخمسة للقرآن الكريم: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص140.

[79]- سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب العصبية، ح: 3946.

[80]- السنن الكبرى للنسائي، كتاب القضاء، باب، ح:5768. صححه الألباني.

[81]- الإسلام والاستبداد السياسي: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص181.

[82]- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين: محمد الغزالي، ص:27.

[83]- صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، ح:5368.

[84]- الإسلام المفترى عليه: محمد الغزالي، ص59.

[85]- الإسلام المفترى عليه: محمد الغزالي، ص60.

[86]- الطريق من هنا: محمد الغزالي، 52-53.

[87]- صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، ح: 6109.

[88]- جدّد حياتك (بتصرف): محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص123؛ مائة سؤال عن الإسلام(بتصرف): محمد الغزالي، ص208.

[89]- صحيح ابن حبان، كتاب الإيمان،باب فرض الإيمان، ذكر البيان بأن الله جل وعلا بتفضّله قد يغفر لمن أحب، ح:225. صححه الألباني.

[90]- عقيدة المسلم: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص: 129، 146، 162.

[91]- صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي ε الناس إلى الإسلام والنبوة، ح:2807.

[92]- ينظر: عقيدة المسلم: محمد الغزالي، ص162؛ الإسلام والاستبداد السياسي: محمد الغزالي، ص112-113؛ سر تأخّر العرب والمسلمين: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص83.

[93]- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص7.

[94]- هذا ديننا: محمد الغزالي، ص:211.
[95]- ينظر: ردّ الحديث من جهة المتن دراسة في مناهج المحدِّثين والأصوليين: معتز الخطيب، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2011م، ص300.
[96]- هذا ديننا: الغزالي، ص213.
[97]- المصدر نفسه (بتصرف)، ص208.
[98]- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص174.
[99]- صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله : وكلم الله موسى تكليما، ح:7101.
[100]- ينظر: السنة النبوية: محمد الغزالي، ص32-35؛ سر تأخر العرب والمسلمين: محمد الغزالي، ص101.
[101]- صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل : ولقد رآه نزلة أخرى، ح:286.
[102]- صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، ذكر إخراج الله جل وعلا من ظهر آدم ذريته، ح:6257. قال عنه الألباني: صحيح لغيره.
[103]- المحاور الخمسة للقرآن الكريم(بتصرف): محمد الغزالي، ص35.
[104]- السنن الكبرى للنسائي، كتاب عشرة النساء، ضرب الرجل زوجته، ح:8889.
[105]- صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، ح:3167.
[106]- ينظر: السنة النبوية: محمد الغزالي، ص202- 203.
[107]- ينظر: محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير؛ دط(دائرة المعارف العثمانية، دت، دب)، تح: هاشم الندوي وآخرون، 1/413-414؛ وينظر: محمد الغزالي، تراثنا الفكري، محمد الغزالي، ص149.
[108]- صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين، باب ابتداء الخلق وخلق آدم، ح:2789.
[109]- ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ابن قيّم الجوزية، تح: يحي الثُّمالي، دار عالم الفوائد، دون ذكر البلد والتاريخ ورقم الطبعة، ص78.
[110]- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص28.
[111]- ليس من الإسلام (بتصرّف): محمد الغزالي، ص32.
[112]- هذا ديننا: محمد الغزالي،ص:208.
[113]- تراثنا الفكري: محمد الغزالي، ص183.
[114]- المطالب العالية: ابن حجر العسقلاني، كتاب الفتوح، باب صفة النار وأهلها، ح:4699؛ أورده الغزالي في كتابه: الإسلام والمناهج الاشتراكية، ص73.
[115]- ينظر: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي، ص200-203.
[116]- يُنظر له: الجانب العاطفي من الإسلام: ص150- 151، 199-206؛ جدد حياتك: ص122-123؛ عقيدة المسلم: ص251؛ الفساد السياسي:65،59؛ حصاد الغرور: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص51، حقوق الإنسان: محمد الغزالي، مصر، دار نهضة مصر، دون تاريخ النشر، الطبعة الأولى، ص50؛ المحاور الخمسة: ص164 وغيرها.